الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/495
20 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

التنميـــة والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - تأسيس الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي وأهدافه	٢-٥	٢
ثانيا - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي	٦-١٤٨	٣
ألف - الأعمال التي اضطلعت بها الدول الأعضاء	٦-٦٢	٣
باء - الاجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة	٦٣-١٤٨	١٣

011193 291093 93-55231

مقدمة

١ - أثنت الجمعية العامة في قرارها ٤٦/١٦٠ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على الدول الأعضاء وعلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي قامت بمواصلة وتوسيع التعاون الانمائي مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي أو شرعت فيه؛ وطلبت الى الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي لم تنشئ بعد اتصالات وعلاقات مع المؤتمر أن تستقصي امكانية القيام بذلك؛ وأشادت بالمؤتمر للمنجزات الكبيرة التي حققها منذ إنشائه في تنفيذ مشاريع تشمل كل قطاعات التعاون؛ وجددت مناشدتها المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي والتقني والمادي للمؤتمر بغية تمكينه من أن ينفذ على وجه تام برنامج عمله الموسع الذي يشمل حاليا قطاع مصائد الأسماك والموارد البحرية وقطاع الإعلام والثقافة، ومن أن يلبي حاجات التعمير والإنعاش؛ وناشدت المجتمع الدولي والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة المناسبة للمؤتمر قصد تمكينه من النهوض بعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، بما في ذلك احتمال اشتراك جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية فيه؛ وطلبت الى سلطات جنوب افريقيا وجميع الأطراف التي هي في وضع يسمح لها بذلك أن تضاعف جهودها من أجل إنهاء العنف؛ ورحبت باتفاقات السلم في أنغولا وبعملية السلم في موزامبيق، وطلبت الى المجتمع الدولي تشجيع هذه التطورات ودعمها؛ وناشدت المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل إنعاش وبناء الاقتصاد في أنغولا وموزامبيق؛ وناشدت أيضا المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة على وجه السرعة الى دولة ناميبيا الحديثة الاستقلال لتمكينها من تنفيذ برنامجها الانمائي؛ ودعت مجتمع المانحين وغيره من الشركاء المتعاونين الى المشاركة على مستوى رفيع في المؤتمر الاستشاري السنوي لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الذي انعقد مؤخرا في مابوتو في الفترة من ٢٩ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛ وطلبت الى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الأمين التنفيذي لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي تكثيف الاتصالات الرامية الى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر؛ وطلبت أيضا الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

أولا - تأسيس الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي وأهدافه*

٢ - في ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٢، وقعت في ويندهوك عشرة بلدان أعضاء في "مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي" على معاهدة تأسس بموجبها "الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي" الذي حل محل المؤتمر.

٣ - وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أبلغ رئيس بوتسوانا الجمعية العامة أن تأسيس الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي هو جزء أساسي من مجموعة الجهود التي تبذل على صعيد القارة من أجل تأسيس الاتحاد الاقتصادي الافريقي (انظر الوثيقة A/47/PV.27).

---

* للحصول على معلومات بشأن برنامج عمل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بشأن ٥٦٥ مشروعا، موزعة على تسعة قطاعات، انظر الفقرات من ٦ الى ١٠ من الوثيقة A/46/481.

٤ - وإنشاء الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، الجديد، من جانب مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي تم في ظل أزمة جفاف خطيرة اجتاحت المنطقة. وعلى الرغم من أن استجابة المجتمع الدولي كانت إيجابية فإن حجم الأزمة تتطلب إعادة النظر في الحاجات التقديرية لمساعدة السكان الأكثر تضررا.

٥ - وحددت المعاهدة، التي أسست الاتحاد، الأهداف التالية له: (أ) تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة ونوعيتها لسكان الجنوب الافريقي ودعم المستضعفين اجتماعيا عن طريق التكامل الاقليمي؛ و (ب) المساعدة في استنباط قيم سياسية ونظم ومؤسسات مشتركة؛ و (ج) تعزيز السلم والأمن والدفاع عنهما؛ و (د) تعزيز التنمية القائمة على الدعم الذاتي على أساس الاكتفاء الذاتي الجماعي، والترابط بين الدول الأعضاء؛ و (هـ) تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والاقليمية؛ و (و) تشجيع العمالة المنتجة واستخدام موارد المنطقة وتحقيق الاستفادة القصوى من ذلك؛ و (ز) تحقيق استفادة مستدامة من الموارد الطبيعية والحماية الفعالة للبيئة؛ و (ح) تقوية وتعزيز الصلات والروابط التاريخية الطويلة والاجتماعية والثقافية ما بين شعوب المنطقة.

ثانيا - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي

ألف - الأعمال التي اضطلعت بها الدول الأعضاء

١ - استراليا

٦ - أنهت استراليا مؤخرا تعهدا لتقديم المعونة لمنطقة الجنوب الافريقي بمقدار ١١٠ مليون دولار استرالي لفترة ثلاثة أعوام. وركز البرنامج على ثلاثة قطاعات هي الأمن الغذائي، والنقل والمواصلات، وتنمية الموارد البشرية.

٧ - وفي عام ١٩٩٠ وافقت استراليا على تقديم مليوني دولار استرالي على امتداد فترة خمسة أعوام من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ الى "الوحدة التقنية والادارية للأمن الغذائي". وقد قدم التمويل من أجل الاستعانة بأخصائي في الاقتصاد لإجراء التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل، وكذلك من أجل تقديم الاستشارات وعقد حلقات دراسية وتنظيم جولات دراسية وتقديم التدريب التقني والاداري، وتغطية تكاليف المعدات والتشغيل. وبلغ مجموع المساعدة المقدمة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ ما مقداره ٠٠٠ ٤٣٤ دولار استرالي.

٨ - وفي السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٢، قدمت استراليا ٠٠٠ ٣٢ دولار استرالي الى "مركز الجنوب الافريقي للتعاون في مجال البحوث الزراعية" والتابع للاتحاد، وذلك لتنظيم حلقة تدريبية في مجال المحاصيل النموذجية ونظم التربة.

٩ - كما مولت استراليا دراسة إقليمية رئيسية أجراها الاتحاد بكلفة إجمالية مقدارها نحو مليون دولار استرالي. وقد استكملت الدراسة في آب/اغسطس ١٩٩٢.

١٠ - ولقد استكمل التمويل الذي قدمته استراليا للاتحاد في مجال الأمن الغذائي ببرنامج للتدريب على إدارة الحبوب استغرق ثلاثة أعوام وبكلفة ٢,٥ مليون دولار استرالي. وانتهى البرنامج في عام ١٩٩٠. وتقوم استراليا حاليا بتقديم التمويل من أجل مواصلة توسيع هذا البرنامج.

١١ - وفي الفترتين ١٩٩٠/١٩٩١ و ١٩٩٢/١٩٩٣، قدمت استراليا ما يناهز مليون دولار استرالي سنويا الى الصندوق الاستئماني للخبراء الاستشاريين والتابع للجنة استراليا والجنوب الافريقي للنقل والمواصلات، وقد أتاح ذلك للاتحاد الاستفادة من الخبرة الاسترالية في قطاع النقل والمواصلات.

١٢ - كما ساعدت استراليا بلدان الاتحاد في تنمية الموارد البشرية عن طريق البرنامج التعليمي للجنوب الافريقي الذي اكتمل مؤخرا واستغرق ثلاثة أعوام وبلغت كلفته ٦,٨ مليون دولار استرالي. واستهدف البرنامج تعزيز تدريب المعلمين وتطوير المناهج والتعليم عن بعد.

١٣ - وقدمت استراليا المساعدة لبلدان منفردة عن بلدان الاتحاد في القطاعات الثلاثة المذكورة أعلاه، بما في ذلك تقديم نحو ٣٥٠ زمالة دراسية سنويا في استراليا.

١٤ - وإدراكا منها للاحتياجات الخاصة، قدمت استراليا المساعدات الى أنغولا وناميبيا وموزامبيق.

أنغـــولا: قدمت استراليا ٠٠٠ ٤٠٠ دولار استرالي لبرنامج التدريب أنغولا/استراليا للفترتين ١٩٩١/١٩٩٢ و ١٩٩٢/١٩٩٣.

ناميبيـــا: قدمت استراليا ٦,١ مليون دولار استرالي الى ناميبيا، بما في ذلك ٣,٦ مليون دولار استرالي الى البرامج التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والتي تركز على الأمن الغذائي والصحة والتنمية المجتمعية، و ١,٩ مليون دولار استرالي لتنمية الموارد البشرية.

موزامبيق: في الفترتين ١٩٩٠/١٩٩١ و ١٩٩٢/١٩٩٣، بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها استراليا الى موزامبيق نحو ٤٣ مليون دولار استرالي شملت مساعدات الطوارئ. وتضمنت مساعدات إنمائية بلغ مجموعها ٢٢,٦ مليون دولار استرالي تخصيص ١٣,٤ مليون دولار استرالي لمعونات الغذاء الانمائية، و ٤,٧ مليون دولار استرالي لتنمية الموارد البشرية ومنها ٤,٤ مليون دولار استرالي للبرنامج الخاص الذي يديره صندوق الكومنولث للتعاون التقني، و ٣,٨ مليون دولار استرالي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢ - الدانمرك

١٥ - ترتبط الدانمرك بعلاقات طويلة مع بلدان الجنوب الافريقي التي مثلت لسنوات عديدة شركاء هامين في التعاون الانمائي الذي تقدمه الدانمرك. كذلك أقامت الدانمرك علاقات متينة مع الاتحاد وسلفه، مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي، طوال فترة وجودهما التي بلغت ١٣ عاما.

١٦ - وقد استخدم نحو ثلث مجموع مساعدات الدانمرك الثنائية الانمائية في تمويل برامج التعاون في الجنوب الافريقي.

١٧ - ويمنح برنامج الدانمرك الانمائي أولوية بالغة لهذه المنطقة لأن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد تعتبر من بين أكثر بلدان العالم فقرا وتعرضا لذا فهي تمثل بالطبع منطقة ذات أولوية للدعم الدانمركي.

١٨ - ومنذ نشوء الاتحاد تعهدت الدانمرك بتقديم ١,٤٥٠ مليون كرونة دانمركية (لغاية عام ١٩٩٣) لدعم مشاريع وبرامج هذه المنظمة. ويقدر دعم المشاريع الاقليمية في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بما يعادل ١٥٠ و ١٢٥ مليون كرونة دانمركية على التوالي. ويركز الدعم على النقل والصناعة والزراعة وحماية البيئة، وسوف يجري تعديلها وفقا للتطورات في مجال التعاون الاقليمي في الجنوب الافريقي.

١٩ - وتقدم المساعدات الانمائية الدانمركية على أساس المنح فقط.

٢٠ - وإلى جانب التعاون الانمائي التقليدي مع الاتحاد، تتعاون بلدان الشمال الأوروبي والاتحاد منذ عام ١٩٨٦ في إطار مبادرة بلدان الشمال الأوروبي/الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي المعروفة باسم "الإعلان المشترك لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والثقافي".

٢١ - وتسعى المبادرة الى توسيع مجموعة العلاقات لما وراء التعاون الانمائي الرسمي من أجل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي والتجارة، وكذلك زيادة التعاون الثقافي.

٢٢ - ويرمي التعاون المقبل بين الدانمرك والاتحاد ودوله الأعضاء الى مواصلة التغيرات الايجابية الراهنة في الجنوب الافريقي. وتقوم الدانمرك، من أجل توضيح الخيارات، مع غيرها من بلدان الشمال الأوروبي بتمويل دراسة يجريها مصرف التنمية الافريقي بشأن الأنماط المستقبلية للتعاون في المنطقة بعد إعادة الاندماج ما بعد فترة الفصل العنصري لافريقيا الجنوبية الديمقراطية واللاعنصرية. ويتوقع صدور تقرير بهذا الشأن في أواخر عام ١٩٩٣.

٣ - فنلندا

٢٣ - في عام ١٩٩٢، وجه الجزء الأكبر من مساعدات فنلندا الثنائية الى الجنوب الافريقي. وشمل الدعم (٥٨٦ مليون مارك فنلندي) برامج ثنائية تضمنت برامج في بلدان معينة (جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق وناميبيا)، والتعاون مع الاتحاد، وأنشطة إقليمية أخرى، الى جانب مدفوعات من القروض الانمائية الى زمبابوي.

٢٤ - واستخدم مبلغ مجموعه ٧٧ مليون مارك فنلندي في الأنشطة الاقليمية في عام ١٩٩٢. وجرى توجيه الجزء الرئيسي من هذه المساعدة عن طريق منظمات دولية شملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

٢٥ - والدعم المقدم الى برنامج عمل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي كان موجها نحو قطاع النقل بوجه خاص. ومراحل الاستثمار المكثف تكاد تكون قد انتهت في ميناءي بيرا وناكالا (موزامبيق) وفي ميناء دار السلام. وسيتواصل تنفيذ عناصر التدريب وتطوير القدارت الادارية في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٢ أجري تقييم جديد لمبادرة بلدان الشمال الأوروبي والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، حيث حددت أولويات جديدة، من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلدان الشمال الأوروبي ومنطقة الاتحاد، الى جانب تعزيز التجارة داخل منطقة الاتحاد.

٤ - ألمانيا

٢٦ - في عام ١٩٩٢، قدمت ألمانيا مساعدة ثنائية - شملت المساعدات الغوثية من الجفاف - الى اتحاد ودوله الأعضاء بلغت قيمتها ٥٦٠,١ مليون مارك ألماني.

٥ - ايطاليا

٢٧ - أصبح الأمل في أن يبدأ عهد جديد من الاستقرار أساسه تحقيق التكامل الاقتصادي بين جميع دول المنطقة أمرا ممكنا الآن بفضل التطور السياسي الذي يشهده الجنوب الافريقي. إن تحول مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الى هيئة جديدة هي الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي لتعجيل عملية التكامل في تطبيق المعاهدة المنشئة للإتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي التي وقع عليها في أبوجا في عام ١٩٩١ (A/46/651، المرفق) قد يؤدي الى تهيئة الخلفية المواتية لتقدم المنطقة وتعزيز الاتحاد. وهذه العملية لها أهمية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة والسلمية في المنطقة، شريطة إنشاء الآليات المناسبة للتعاون والتضامن على الصعيد السياسي.

٢٨ - وقد دعمت ايطاليا العديد من المشاريع الاستثمارية في المنطقة بهدف إزالة التوتر وتشجيع التكامل الاقتصادي، وسيظل هذا الالتزام عنصرا أساسيا في سياستها العامة في افريقيا جنوب الصحراء مع مراعاة المعوقات المالية الحالية. وايطاليا هي من أهم الدول المانحة التي استفاد منها البرنامج الاستثماري الذي تضطلع به الجماعة، إذ تعهدت منذ عام ١٩٨٠ بتبرعات بلغت قيمتها الكلية ٣٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، خصص ٢٥٥ مليون دولار منها للمشاريع التي يتم تنفيذها في قطاعي النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، و ١٥ مليون دولار للعمليات الاقليمية الخاصة بحالات الطوارئ في عام ١٩٨٥، و ١٣ مليون دولار لتخزين الأغذية وتجهيزها، و ١٧ مليون دولار للتعليم التقني، و٤ ملايين دولار لمشروع خاص بتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز التجارة، وهو مشروع نفذه مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد). وفي إطار هذا المبلغ الكلي تم التعهد بتخصيص ٥ ملايين دولار لبرامج بناء القدرات في التدريب المهني و ١٧ مليون دولار للبرامج الاقليمية لحماية البيئة؛ وجميع هذه البرامج هي قيد النظر من الناحية التقنية. يضاف الى ذلك أن العديد من المشاريع الأخرى للاتحاد مول أو يجري تمويله في إطار اتفاقات ثنائية أبرمت مع بعض الدول الاعضاء في الجماعة (انغولا وزمبابوي وموزامبيق)، معظمها في مجالات النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونقل الطاقة.

٢٩ - ولما كانت نفقات تحقيق مشاريع برنامج عمل الاتحاد مشمولة بنفقات المشاريع الثنائية، فليس من الممكن اعطاء رقم يتصل بالمشاريع الاقليمية وحدها. ويجدر التذكير بأن ايطاليا انفقت في الأعوام الـ ١٢ الماضية ما يبلغ مجموعه نحو ٣٧٧ ٢ بليون ليرة ايطالية للمنطقة بأسرها. وبلغت النفقات في عام ١٩٩٢ ما قيمته ٢١٢,٧ بليون ليرة، قدم مبلغ ١٥٩,٥ بليون ليرة منها بوصفها منحا و ٥٣,٢ بليون ليرة بوصفها قروضا بشروط ميسرة.

٦ - اليابان

٣٠ - زادت المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها اليابان الى بلدان الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي من ٢١٧ مليون دولارا (٢٣,٩ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى افريقيا جنوب الصحراء) في عام ١٩٩١ الى ٣١٦ مليون دولار (٣٦,٨ في المائة) في عام ١٩٩٢.

٣١ - وقدمت اليابان، خلال السنة المالية ١٩٩١، مبلغا قدره ٣,٦٦ بليون ينا على هيئة قروض مساعدة إنمائية رسمية الى بوتسوانا لتمويل مشروع بناء الطريق العابر لمنطقة كالاهاري، وهو مشروع يخص الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي على اعتبار أن من شأن هذه القروض أن تساعد على تحسين الهياكل الأساسية في منطقة مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي.

٣٢ - واعربت اليابان في الاجتماع السنوي للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي عام ١٩٩٣، عن تأييدها لإنشاء هذا الاتحاد الإنمائي التي تتطلع الى التعاون في المستقبل مع جنوب افريقيا ديمقراطية.

٣٣ - واليابان تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في جنوب افريقيا تأييدا كاملا، وقدمت ٢,٨٦ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩١ و ٤,٣ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢ لتمويل المشاريع التي من شأنها أن تعود بالفائدة على السكان السود. واستضافت اليابان في إطار أحد هذه المشاريع ٢١ و ٤٤ متدربا من السود في السنتين الماليتين ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي من خلال برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي.

٣٤ - وقدمت اليابان ٠٠٠ ٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة إنمائية رسمية الى أنغولا في عام ١٩٩١ و ٢,٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وأوفدت اليابان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ثلاثة من مراقبي الانتخابات لمراقبة الانتخابات الرئاسية العامة المنظمة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

٣٥ - وقدمت اليابان ١٥,٨٣ مليون دولار كمساعدة إنمائية رسمية الى موزامبيق في عام ١٩٩١ و ٣٨,٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، أرسلت اليابان ٥٣ موظفا الى موزامبيق للاشتراك في "عملية الأمم المتحدة في موزامبيق".

٣٦ - وقدمت اليابان ١,٥٢ مليون دولار كمساعدة إنمائية رسمية الى ناميبيا في عام ١٩٩١ و ٦,١٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

٧ - هولندا

٣٧ - أقامت هولندا على مر السنوات علاقة إنمائية شاملة ومكثفة مع الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، وذلك من خلال الإطار الكلي للاتحاد والإطار الافرادي للدول الأعضاء فيها على السواء. وسيستمر هذا التعاون في عام ١٩٩٣ على أساس حجم الانفاق السنوي الحالي البالغ ٢٠٠ مليون دولار تقريبا للمنطقة ككل، يدفع مبلغ ٧ ملايين دولار منها من خلال مشاريع الاتحاد. وينصب التركيز الرئيسي على الانتاج الزراعي وبوجه خاص على الأمن الغذائي. وعلى التنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية. ويوجد قطاع جديد للتعاون مع منطقة الاتحاد وهو قطاع حماية البيئة.

٣٨ - وبالتعاون مع وحدة الأمن الغذائي التابعة للاتحاد ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ساهمت هولندا بنحو مليوني دولار لمشروع من مشاريع الجماعة يتمثل هدفه المباشر في توفير التغذية السريعة للفئات الضعيفة الحصانة والمعلومات الاقتصادية - الاجتماعية المتصلة بها على أساس دوري بحلول عام ١٩٩٤. وبغية تعزيز الأمن الغذائي للأسرة المعيشية في منطقة الجماعة، لن تربط هذه المعلومات بأنشطة الإنذار المبكر وحدها، بل ستوفر أيضا لتصميم سياسات الأجل الأطول بالإضافة الى عمليات التدخل في حالات الطوارئ.

٣٩ - ومنذ إنشاء الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، وحكومة هولندا تدرك مدى أهمية بناء شبكة النقل عبر ممر بيرا. ومنذ عام ١٩٨٠ بلغ مجموع الأموال التي قدمتها هولندا لإصلاح مرفأ بيرا وتعميق مجاري القنوات المؤدية اليه نحو ١٦٠ مليون دولارا. ونظرا لاكتمال المرحلة الاستثمارية الآن، أضحت ادارة الميناء والإشراف على تنفيذ المشروع عنصرين رئيسيين في الرابطة التعاونية.

٤٠ - وان حكومة هولندا مستعدة لزيادة دعمها لمشاريع تنمية الموارد البشرية سواء مع الاتحاد أو مع كل من الدول الأعضاء فيها، شريطة أن تكون هذه المشاريع حسنة التصميم وقابلة للتنفيذ.

٤١ - وان حكومة هولندا مستعدة أيضا للدخول في مفاوضات مع الاتحاد ومع كل من الدول الأعضاء فيها لتقصي فرص حماية بيئة المنطقة المعرضة للضرر. وحكومة هولندا تفضل في هذه الحالة، دعم نظم الانتاج الزراعي المنطوية على الادارة الناجمة للموارد الطبيعية كالتربة والمياه والنبات.

٨ - النرويج

٤٢ - بلغ الدعم المالي الذي قدمته النرويج في عام ١٩٩٢ الى برنامج عمل الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي ١٦٥ مليون كرونة (٢٨ مليون دولارا تقريبا). وخصص مبلغ مماثل لعام ١٩٩٣ يمكن استخدامه أيضا كرقم تخطيط ارشادي لعام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يتناقص حجم المنح المخصصة لبرنامج العمل تدريجيا منذ عام ١٩٩٥ فصاعدا. وقد شمل التعاون بين النرويج ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في عام ١٩٩٢ ما يزيد على ٤٠ مشروعا أوليت فيها المساعدة المقدمة الى انغولا وناميبيا اهتماما خاصا.

٤٣ - والقطاعات التي أعطيت أولوية في المساعدة التي تقدمها النرويج هي الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسات الانتاجية والبيئة. وتركز هذه المساعدة في جميع المشاريع على إدماج المرأة وعلى حماية البيئة. وفيما يلي تقدير لنفقات المشاريع حسب القطاعات (بالنسبة المئوية المساعدة الكلية).

القطاع	(نسب مئوية)	
	١٩٩٢	١٩٩٣
النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	٦٤	٥١
الطاقة	٢٦	٣٢
الموارد الطبيعية	٣	١١
الصناعة والتجارة	٦	٦
القطاعات الأخرى	١	١

٤٤ - ويتمثل الغرض من المساعدة المقدمة من النرويج في دعم الهدف الرئيسي للاتحاد الرامي الى زيادة الاستقلال عن جنوب افريقيا وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان أعضاء الاتحاد من خلال مختلف وسائل التعاون الاقليمي. وتخضع المساعدة التي تقدم الى الاتحاد للاستعراض المستمر نظرا لتطور الأوضاع في جنوب افريقيا. ويولى اهتمام خاص لتوقعات إنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية وللطريقة التي سينتهجها هذا البلد في تنمية صلته بالتعاون الاقليمي ومشارطته فيه.

٩ - الاتحاد الروسي

٤٥ - ان الاتحاد الروسي، بوصفه البلد الخليف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق الذي تعاون على نحو وثيق مع بلدان الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي (والذي وفى بالتزامات شملت ٦٠ مشروعا وأنشأ مراكز دراسات ووفر مساعدة بلغت قيمتها الكلية ٣ بلايين دولار، منها ١٥٠ مليون دولار غير قابلة للرد)، يتمتع بفرصة مواصلة هذا التعاون بشروط جديدة. بيد ان الاتحاد الروسي يحتاج، في الوقت الحاضر، الى أن يوجه اهتمامه نحو الأشكال التي ينبغي أن يتخذها هذا التعاون في المستقبل، في ضوء الصعوبات الحالية التي يواجهها، والتحول الهيكلي الذي يشهده اقتصاده واقتصاد مختلف بلدان الجنوب الافريقي، والتغير المتواصل الذي لا يزال يجري في الهيكل التنظيمي للاتحاد.

٤٦ - وبالنظر الى أن الاتحاد الروسي يمر في فترة انتقال الى الاقتصاد السوقي، هناك تأكيد كبير على إقامة علاقات بين المؤسسات والمشاريع الفردية في روسيا وشريكاتها في افريقيا، في القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

٤٧ - وهناك أمام الاتحاد الروسي فرص كي يعمل سوية مع بلدان الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي في إطار مشاريع التعاون المتعددة الأطراف التي مولها صندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى وبلدان فرادى.

٤٨ - كما يمكن استخدام علاقة أوثق المتوخى إقامتها بين الاتحاد الروسي واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة لهذا الغرض.

٤٩ - وفي الوقت ذاته، يرى الاتحاد الروسي أن الاستقرار العسكري والسياسي هو شرط مسبق لنجاح التعاون الإقليمي في الجنوب الافريقي. ولذلك ووفقا للفقرة ٩ من القرار ١٦٠/٤٦، يقوم الاتحاد الروسي بدور نشيط جدا في جهود صنع السلام في أنغولا، بعمله كأحد المراقبين الثلاثة لتنفيذ اتفاقات لشبونة، ويتابع عن كثب التطورات في عملية السلام في موزامبيق. وأعرب الاتحاد الروسي عن استعداده للمشاركة مباشرة في الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات روما، إذا ما طلبت منه ذلك الأطراف المعنية في موزامبيق. وقد عين الاتحاد الروسي ٢٥ مراقبا عسكريا كي يعملوا مع قوات الأمم المتحدة للحماية في موزامبيق.

١٠ - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٥٠ - دأبت المملكة المتحدة على تعزيز مفهوم التعاون الإقليمي في الجنوب الافريقي، وستواصل دعمها للمشاريع والبرامج ذات الطابع الإقليمي الأصيل. وفي هذا الصدد، يبقى مؤتمر التعاون الإنمائي للجنوب الافريقي إطارا مفيدا لتحقيق الأهداف الإقليمية.

٥١ - وقد بلغت المعونات الثنائية المقدمة من المملكة المتحدة الى البلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي ١٩٩,٦ مليون جنية استرليني، أعطي منها مبلغ ٩,١ مليون جنيه استرليني الى الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي مباشرة في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١، كما اعطي منها حوالي ٧,٢ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢؛ ومن المتوقع أن يصل المبلغ الى حوالي ٥ ملايين جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٣. وينصب الدعم المقدم من المملكة المتحدة على قطاع النقل، ولا سيما معبر النقل الشمالي الممتد من دار السلام الى ملاوي، ومعبر مابوتو (بما في ذلك المشاريع المتعلقة بمرفأ مابوتو وسكة حديد لمبوبو). كما قدم دعم أكثر تحديدا الى معبر بيرا الذي يصل زمبابوي بالبحر، وخط ناكالا الذي يصل ملاوي بالبحر. ومن المحتمل أن يلعب تحسين النقل دورا مستمرا في تطوير التعاون الإقليمي.

٥٢ - وقطاع الدعم الأكبر التالي هو الموارد الطبيعية؛ والمشروع الرئيسي هو برنامج أبحاث يُضطلع به سوية مع حكومات ملاوي وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة ويتعلق بالأرصدة السمكية في بحيرة ملاوي. وفي قطاع الموارد الطبيعية، يقدم الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي منبرا يحتمل أن يكون عظيم الفائدة لزيادة الوعي بشأن مسائل البيئة وحفظ الموارد الطبيعية. وستنظر المملكة المتحدة في مسألة الاستمرار في تقديم الدعم لبرامج التدريب والبحث الإقليمية.

موزامبيق

٥٣ - بلغت المعونات الثنانية المقدمة من المملكة المتحدة الى موزامبيق في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ مقدار ٢٢,٥ مليون جنيه استرليني (٢٨,٣ مليون جنيه استرليني، بما فيها معوناتنا عن طريق مؤتمر التعاون الإنمائي للجنوب الافريقي). وقد انصبت تلك المعونات على دعم ميزان المدفوعات من أجل الاصلاح الاقتصادي، وإعانة المشاريع، والمساعدة التقنية.

٥٤ - وقد تركزت معونة المشاريع على قطاعات رئيسية، هي: النقل، (السكك الحديدية والموانئ)، والموارد الطبيعية، والتعليم. وكان أكبر مشروع فردي هو مشروع تقديم المساعدة من أجل أرصفة ماتولا للنفط والحبوب. وقد ساعدت المملكة المتحدة أيضا في تصميم مشروع الطرق والشحن الساحلي التابع للبنك الدولي. ومن المشاريع الرئيسية في قطاع النقل تحسين الكفاءة في ميناء مابوتو وترميم الخطوط الحديدية في لمبوبو وناكالا وبيرا. وقد ساعدت المملكة المتحدة في تمويل اصلاح أسطول صيد القريدس وما يتصل به من هياكل أساسية في أنجوشي، ومشروع في مقاطعة زامبيزيا لترويج استعمال الأسماك

المصيدة بشباك جرف الجمبري والمعونة التعليمية التي تقدمها المملكة المتحدة تشمل تحسين نوعية تعليم اللغة الانكليزية في المدارس الثانوية وتعليم الكبار من المهنيين.

٥٥ - وبلغت المعونة الثنائية المقدمة من المملكة المتحدة الى موزامبيق في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالي ٢١ مليون جنيه استرليني، بما في ذلك المعونة المقدمة عن طريق الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وانصبت تلك المعونات على النقل بالسكك الحديدية وعلى الموانئ. ومن الأهداف الرئيسية الأخرى تقديم الدعم لعملية الاصلاح الاقتصادي (عن طريق المعونات البرنامجية)، وتحسين التخطيط في القطاع الاجتماعي، واصلاح حال الأرياف عن طريق المنظمات غير الحكومية، والتدريب على اللغة الانكليزية.

ناميبيا

٥٦ - عندما أصبحت ناميبيا مستقلة في آذار/مارس ١٩٩٠، أعلنت الحكومة البريطانية عن مجموعة معونات للتعاون التقني بملغ ١٠ ملايين جنيه استرليني خلال فترة ثلاث سنوات. وقد أعطيت الأولوية الرئيسية للتعليم، وبخاصة التدريب على اللغة الانكليزية. ويجري أيضا تقديم المساعدة في مجالات تدريب الشرطة والإدارة العامة والصحة والموارد الطبيعية.

٥٧ - والمملكة المتحدة تقدم الدعم الى مشروع لتحسين تخطيط التعليم. كذلك فإن المملكة المتحدة تقدم التمويل اللازم للاستعانة بخبيرين في تعليم اللغة الانكليزية في وزارة التعليم، وهي تساعد في تمويل ملحق لتعليم اللغة الانكليزية يوزع مجانا مع كبريات الصحف الوطنية.

٥٨ - ومنذ عام ١٩٩٠، ما برح فريق من كبار ضباط الشرطة البريطانيين يساعدون في إنشاء قوة الشرطة الناميبية من خلال تدريب مدربي الشرطة وتقديم دورات دراسية، جديدة أساسية ومتخصصة. والمملكة المتحدة تدعم حاليا ثلاث مستشارين بريطانيين للشرطة، وتقدم الخبرة الاستشارية في مجالات اختصاصية، وتقديم التدريب للضباط الناميبيين. ومن المتوقع أن ينتهي هذا المشروع في أوائل عام ١٩٩٤، وتقدر تكاليفه الاجمالية بحوالي ١,٣ مليون جنيه استرليني.

٥٩ - ومنذ عام ١٩٩٠، ما برحت المملكة المتحدة تساعد في إعادة تشكيل الخدمة العامة. فقد مولت تقديم المشورة بشأن إجراءات برلمانية وزيارات يقوم بها محللو دراسات العمل لمساعدة برنامج الحكومة في مجال إعادة التشكيل والترشيد. فقد حضر مستشارو الحكومة القانونيون دورات تدريبية في المملكة المتحدة، وقدم خبير استشاري للمساعدة في رسم الحدود الإقليمية. وجرى أيضا تمويل جولة دراسية في المملكة المتحدة لأمين لجنة الخدمة العامة وكبار الموظفين في مكتب رئيس الوزراء.

٦٠ - والمملكة المتحدة تقدم الدعم الى مشروع، بالاشتراك مع لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام) للمساعدة في تعزيز جهاز الرعاية الصحية الأولية عن طريق تدريب المدربين في مجال الرعاية الصحية الأولية في جميع أرجاء ناميبيا. وهذا المشروع هو محور استراتيجية الحكومة الناميبية لتحسين

توفير الرعاية الصحية لمعظم الناميبيين، كما أنه سيكون عظيم الفائدة للنساء. ويجري أيضا تقديم الدعم من أجل إجراء أبحاث في مجال الملاريا ومكافحتها؛ فالملاريا ما برحت مشكلة صحية خطيرة، وبخاصة في المناطق الشمالية.

٦١ - والمملكة المتحدة تقوم بوضع مقترحات في عدة مجالات، صمم معظمها لمنفعة فقراء المزارعين. والمبادرات الجارية تشمل تقديم المساعدة من أجل البيئة، ومن أجل ايجاد مرفق للاستشعار عن بُعد لتوفير الإنذار المبكر بالجفاف، وتقديم الدعم لتطوير الأبحاث الزراعية، والمساعدة في تحضير نبات الدخن وتدريب المزارعين، وتربية حيوانات الجر، والحراجة، وتربية النحل.

٦٢ - وقدمت المملكة المتحدة أيضا حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ جنيه استرليني في عام ١٩٩٢ للمساعدة في التصدي للمشاكل الناجمة عن الجفاف في ناميبيا. وقد شمل هذا تقديم مساعدة تقنية لفرقة العمل الوطنية المعنية بالجفاف، وتقديم المساهمات الى برنامج الإغاثة في حالات الجفاف التابع لمجلس كنائس ناميبيا، والى وحدة الإغاثة في حالات الجفاف التابعة لروسينج فاونديشن، وتقديم معدات الري الى مشروع لمضاعفة البذور في الجزء الشمالي من البلد.

باء - الاجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة

١ - ادارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

٦٣ - واصلت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة توفير سبل التعاون التقني في مجالات مثل إدارة القطاع العام، والإدارة العامة والمالية العامة، والموارد الطبيعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وقد استهدفت معظم هذه الأنشطة الوفاء باحتياجات محددة للبلدان فرادى ولكن للبعض منها بؤرة تركيز إقليمية أكبر. وعلى سبيل المثال، يجري في الوقت الحالي إعداد مشروع لإجراء بحوث عن دور الشركات عبر الوطنية في منطقة الجنوب الافريقي.

٦٤ - وواصلت الإدارة التعاون مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي. وبسبب تغير الظروف واستجابة لقرار الجمعية العامة ٤٦/٨٠ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام البرنامج بتوسيع نطاق المساعد المقدمة منه لكي تشمل المساعدة التعليمية والتدريبية لمواطني جنوب افريقيا الأقل حظا داخل البلد ذاته. وجرى إيلاء اهتمام خاص لمساعدة الطلبة في مجالات الدراسة ذات الصلة المباشرة برفع كفاءة المؤسسات التعليمية وفي الميادين التي ستتحقق بالنسبة لها فوائد من حيث زيادة العمالة مستقبلا. وقد توقف تقديم مساعدة جديدة الى الناميبيين اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ولكن أولئك الذين لا يزالون خاضعين لإشراف البرنامج يقومون بإنهاء مجالات دراساتهم المختلفة.

٦٥ - وعند تنفيذ برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، وفضلا عن المكافآت الفردية، تم وضع و/أو استمرار ترتيبات للرعاية المشتركة وترتيبات مالية وإدارية أخرى مع المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء منطقة الجنوب الافريقي، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مثل أمانة الكومنولث والصندوق الاستئماني التعليمي للجنوب الافريقي. وضعت أيضا ترتيبات إدارية في البلـــدان ذات التكاليـــف المرتفعة مع منظمات مثل مؤسسة "لوثلي" الاستئمانية التذكارية، والمعهد الافريقي - الأمريكي، ومعهد التعليم الدولي، ومؤسسة فورد، ومع عدد وافر من المؤسسات التعليمية التي تقدم إعفاءات من المصروفات الدراسية ومساعدات لدعم طلبة جنوب افريقيا. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الجنوب الافريقي التعاون مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في إدارة برامج الزمالات والبرامج التدريبية في بلدان مثل بوتسوانا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وناميبيا.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٦٦ - جرى خلال الفترة قيد الاستعراض زيادة تطوير التعاون بين الأونكتاد والاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي.

٦٧ - ويتولى الأونكتاد تقديم المساعدة الى البلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي بغية تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال آلية الاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي، والاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي ذاتها. وفي هذا الصدد، قدم الأونكتاد المساعدة من أجل وضع وتنفيذ مجموعة من تدابير التعاون والتكامل الاقتصاديين، والمشاريع والبرامج، بما في ذلك ما يلي: (أ) وضع وتنفيذ برامج لتحرير التجارة، وتؤثر على الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء، ووضع وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة؛ (ب) تنسيق التعريفات الجمركية، وتعزيز الإدارة الجمركية الوطنية، وبرامج لتنفيذ الاجراءات والممارسات الجمركية الموحدة والأخذ بالتشغيل الآلي من خلال النظام الآلي للإدارة الجمركية (النظام الآلي لادخال البيانات الجمركية ومراقبتها وإدارتها)؛ (ج) التدريب على تقنيات وأساليب المفاوضات التجارية وتقديم المساعدة في هذا المجال سواء فيما يتعلق بالمفاوضات في إطار المشاريع دون الإقليمية الخاصة أو مع بلدان ثالثة ومجموعات بلدان ثالثة؛ (د) تشجيع اشتراك قطاع المشاريع التجارية في جميع جوانب وضع وتنفيذ المشاريع والبرامج دون الإقليمية؛ (هـ) تقديم المشورة الى الحكومات وقطاع المشاريع التجارية بشأن مسائل مثل وضع النظم الأساسية للمؤسسات المشتركة والتفاوض بشأن المشاريع المشتركة؛ (و) تقديم المشورة والمساعدة في وضع و/أو تعزيز روابط قطاع المشاريع التجارية مثل الغرف التجارية والصناعية ورابطة المؤسســـات التجاريـــة؛ (ز) تحديد ووضع وتنفيذ مشاريع مشتركة في مختلف القطاعات؛ (ح) تقديم المشورة والمساعدة لمعالجة قضايا مختلفة في مجال النقد والتمويل تتعلق، على سبيل المثال، بالاختلافات في سياسات سعر الصرف، وندرة العملة الأجنبية، وعدم وجود مرافق للتمويل التجاري، والديون.

٦٨ - وفي مجال النقل العابر شملت الأنشطة: (أ) تقديم الدعم الى بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو لاستنباط استراتيجية لتوسيع نطاق صناعة النقل البري للبضائع استجابة لاتفاقها الثنائي الذي جرى التفاوض بشأنه مؤخرا مع جنوب افريقيا؛ (ب) تقديم المساعدة الى وزارات النقل لتحسين كفاءة سياساتها المتعلقة بالنقل العابر؛ (ج) تقديم المساعدة بغية تشجيع تنفيذ أكثر فعالية للاتفاقات والترتيبات الثنائية ودون الإقليمية للنقل العابر؛ (د) تقديم المساعدة لإقامة إطار مؤسسي من أجل تطوير الأحواض الجافة؛ (هـ) الاستعراض والاستكمال المنتظمان لمعلومات النقل العابر المتعلقة بالتنمية على طول الممرات الرئيسية للنقل العابر. وفي مجال تنمية الموارد البشرية، شملت أنشطة المشاريع حلقات عمل عن وثائق النقل العابر وعن العمليات الصغيرة للنقل البري للبضائع.

٦٩ - ويقوم الأونكتاد أيضا في هذا الميدان بتنفيذ مشروع يشترك في تمويله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومعنون "النقل العابر ودعم قطاع النقل في الجنوب الافريقي"، ويتمثل هدفه في مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي في جهودها التي ترمي الى تسهيل حركة شحنات البضائع على طول ممرات النقل العابر التي تربط الممرات غير الساحلية بالموانئ الواقعة على المحيط في المنطقة دون الإقليمية. وركزت الأنشطة الحديثة للمشروع على تنسيق وتناغم وثائق النقل العابر وتعزيز الكفاءة التشغيلية للجان الوطنية لتسهيل التجارة التي تتمثل مهامها في كفالة انضمام جميع الأطراف المعنية الى الوثائق والإجراءات المتفق عليها.

٧٠ - وهناك عامل هام في عنصر دعم النقل بهذا المشروع وهو وضع وإنشاء نظام لإدارة سوقيات النقل يسمى نظام المعلومات المسبقة عن الشحنات والذي ينفذ في إطار المشروع RAF/86/046. وقد نتجت بالفعل فوائد محسوسة من الأخذ ببعض عناصر نظام المعلومات المسبقة عن الشحنات. بيد أنه بسبب نقص التمويل، فإنه لم يكن في الإمكان متابعة الأنشطة في هذا الميدان. ومن المؤمل أن يكون قدوم تمويل جديد وشيكا وأن يستمر العمل حتى يمكن الاضطلاع بالتنفيذ الكامل لمختلف الوحدات النموذجية لنظام المعلومات المسبقة عن الشحنات.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧١ - في حين أنه من المنتظر الانتهاء من مشروع انتاج لقاح حمى الساحل الشرقي (RAF/92/010) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فإن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ قد اضطلع بدور حفاز هام في تمكين الجماعة الاقتصادية للجنوب الافريقي من أن تضع، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وشركاء آخرين، صيغة لتوسيع المشروع في إطار برنامج أوسع نطاقا في ميدان الأمراض الناجمة عن حشرة القرداة. وهذا البرنامج الموضوع من أجل شرق افريقيا والجنوب الافريقي والذي تبلغ تكلفته ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ستتولى تمويله الآن الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، وهولندا وبلجيكا، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بعض البلدان المعنية.

٧٢ - ومشروع تنمية وتشجيع التجارة (RAF/87/025) حقق ايرادات تزيد عن ١٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التجارة الإضافية بين بلدان شرق افريقيا والجنوب الافريقي، ولا سيما البلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. ووافقت لجنة العمل مؤخرا على مرحلة جديدة بتمويل مشترك من هولندا وبلجيكا يتمثل هدفها في تحقيق ايرادات تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التجارة الجديدة. ومن خلال هذا المشروع الخاص أقيمت بالفعل علاقات عمل مع رابطات قطاع الأعمال غير الحكومي في جنوب افريقيا، ويجري تشجيع ادماج اتحاد الغرف التجارية والصناعية لمنطقة التجارة التفضيلية ومجلس قطاع الأعمال التابع للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، كوسيلة لتدعيم علاقة مجتمع قطاع الأعمال في المنطقة الفرعية بمجتمع قطاع الأعمال في الجنوب الافريقي.

٤ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٣ - انصب تركيز مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على الصعيد الوطني، للبلدان الأعضاء في الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي على تعزيز الآلية البيئية (أي وزارات البيئة التي أنشئت بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة) بهدف رئيسي هو تحقيق ادماج العوامل البيئية في التخطيط الانمائي على نحو أفضل.

٧٤ - ويتباين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفرادى البلدان الأعضاء في الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي ويشمل، في جملة أمور، مجالات: تنفيذ خطط عمل بيئية وطنية (كما في ليسوتو مثلا)؛ واستراتيجيات الحفظ الوطنية (بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي)؛ والآلية البيئية والتشريع البيئي (جمهورية تنزانيا المتحدة وسوازيلند وموزامبيق)؛ وبناء القدرة على الرصد والتقييم البيئيين (بوتسوانا وموزامبيق)؛ وخطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والتدريب البيئي للموظفين الرئيسيين وبناء الوعي (أنغولا)؛ والتنمية المتكاملة للموارد وبرامج المحافظة على الحراجة الزراعية (زامبيا وملاوي).

٧٥ - ويجري توحيد تلك المبادرات وغيرها خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

٧٦ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة وثيقة مع الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي في اطار برنامج العمل الاقليمي للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة الذي تشترك مؤسسات الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي في شبكاته ومشاريعه الاقتصادية - الانمائية النموذجية ولجانه المعنية بالنظم الأيكولوجية.

٧٧ - ولايزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل دعمه لجهود الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي الموجهة نحو عدد من المجالات البرنامجية التي أعطيت لها أولوية مثل: مكافحة التصحر في منطقة كالاهاري - ناميب؛ وادارة الموارد المائية المتقاسمة (وخاصة خطة العمل الانمائية المتكاملة لنهر زامبيزي)؛ وتعزيز نظم المعلومات البيئية؛ وتعزيز القدرات على التقييم البيئي؛ وتوسيع برامج التعليم والتدريب والوعي البيئي؛ وتكامل البيئة والتنمية، وما الى ذلك.

٧٨ - ويقوم حاليا البرنامج الافريقي المتفرع من النظام العالمي للرصد البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقاعدة بيانات الموارد العالمية بانشاء شبكة معلومات بيئية دون اقليمية للدول الأعضاء للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي من أجل الأهداف الطويلة الأجل لدعم وحدة التنسيق المشتركة التابعة للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي والمعنية بالمسائل البيئية فضلا عن ١٠ دول أعضاء في الاتحاد. وهدف البرنامج هو انشاء شبكة معلومات بيئية اقليمية؛ واستحداث وتوزيع قاعدة بيانات عن الموارد الاقليمية؛ وتنفيذ برامج تدريب على المعلومات البيئية؛ وبناء الوعي بنظم المعلومات البيئية فيما بين الدول الأعضاء؛ واستحداث نظم للمعلومات الجغرافية.

٧٩ - أما على الصعيد دون الاقليمي، فقد ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يقدم بصورة مباشرة أو عن طريق الفريق البيئي دون الاقليمي للجنوب الافريقي، مدخلات في وضع استراتيجيات التنمية المستدامة وسياساتها وبرامجها. والفريق البيئي دون الاقليمي للجنوب الافريقي، الذي أنشأه المكتب الاقليمي لافريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٣ بغرض رصد التعاون دون الاقليمي بشأن البيئة، هو أحد الآليات التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز الادارة البيئية في بلدان الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي.

٥ - برنامج الأغذية العالمي

٨٠ - وواصل برنامج الأغذية العالمي زيادة تعاونه مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي منذ التقرير الأخير، وذلك بتقديم مساعدات كثيرة للمشاريع الانمائية وحالات الطوارئ.

٨١ - ويبلغ مجموع الالتزام الحالي للمشاريع الانمائية في بلدان الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي نحو ٢٥٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بانجاز سنوي يتجاوز ٧٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتقدم مساعدة برنامج الأغذية العالمي من أجل تنمية الموارد الزراعية والبشرية وكذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

٨٢ - ومنذ التقرير الأخير، تمت الموافقة على مشاريع انمائية للبلدان الأعضاء يبلغ مجموع قيمتها ٧٦,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتشمل تقديم الدعم لأطفال المدارس الابتدائية في بوتسوانا وناميبيا، وللمجموعات الضعيفة في ملاوي وزامبيا وللرعاية المنزلية للمرضى في جمهورية تنزانيا المتحدة وكذلك لشبكات الطرق الفرعية والخدمات الأساسية الحضرية في موزامبيق.

٨٣ - وفي الفترة ١٩٩٢/١٩٩١، دمر أسوأ جفاف تشهده المنطقة منذ عقود المحاصيل في معظم البلدان في منطقة الجنوب الافريقي، بما في ذلك المحاصيل الخاصة بالموردين التقليديين للأغذية في المنطقة، أي جنوب افريقيا وزمبابوي.

٨٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢ وافق برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على أن يخصص مبدئيا من الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ الموجود لدى برنامج الأغذية العالمي ٨٢٤ ٧١١ طنا (تمت زيادتها فيما بعد الى ٣٩٢ ٨٤٥ طنا) من الأغذية لتوزيعها بالمجان على الأشخاص المتأثرين بالجفاف في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا والذين يصل عددهم التقديري الى ٧,٨ مليون شخص. وبلغت التكلفة الاجمالية بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي نحو ٣٠٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وخصص المانحون أيضا مبلغا قدره ٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نقدا لبرنامج الأغذية العالمي من أجل السوقيات والدعم غير الغذائي للمنطقة.

٨٥ - وقد أنشئ في هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٢ المركز الاستشاري للسوقيات المشترك بين مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي وبرنامج الأغذية العالمي لتنسيق ونشر المعلومات المتعلقة بتدفقات الأغذية الى المنطقة. ونشط المركز الاستشاري للسوقيات في اسداء النصح للمانحين والوكلاء والحكومات المتلقية من خلال نشراته الأسبوعية عن الشحنات البحرية المتوقع وصولها الى موانئ المنطقة وانذار مستخدمي الموانئ بشأن الاختناقات المحتملة. ويصدر المركز الاستشاري للسوقيات أيضا نشرة شهرية للمعلومات تبرز القضايا ذات الصلة بالجفاف والتي تهم المنطقة والطرق البديلة التي يتعين استخدامها في حالات الاختناقات أو حالات تعطل المعدات في الموانئ والممرات البرية وممرات السكك الحديدية.

٨٦ - ويقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم للاجئين والمشردين داخليا في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وملاوي وموزامبيق بتكلفة اجمالية يتحملها برنامج الأغذية العالمي قدرها زهاء ٢٨٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للعمليات الجارية.

٨٧ - وتواصل بلدان كثيرة في المنطقة تحدث فيها اختناقات تتصل بالنقل تزداد تفاقما في بعض الأحيان بسبب انعدام الأمن. ويقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا الدعم لتغطية جزء من التكلفة الكاملة للنقل الداخلي بما في ذلك، النقل الجوي عند الاقتضاء.

٨٨ - وبنهاية الجفاف في المنطقة (باستثناء مناطق محلية في بلدان معينة)، يعتزم برنامج الأغذية العالمي مواصلة معاملاته الثلاثية الأطراف بالنسبة للسلع الأساسية الغذائية. ولذلك سيقوم برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى بشراء الحبوب في المنطقة من أجل استخدامها في مشاريع وعمليات طارئة وعمليات تتعلق باللاجئين في البلدان المتلقية (في المنطقة أيضا).

٦ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٩ - تستكشف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عبر السنين، امكانيات اقامة اتصالات وعلاقات أولا، مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي، ومن ثم مع خلفه، الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، بهدف التصدي

لتحديات التعاون الاقتصادي الاقليمي والتكامل في منطقة الجنوب الافريقي. وبغية تحقيق هذه الغاية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكتبها للجنوب الافريقي وفرقة عملها وفريق الاستشاريين الاقليمي المتعدد الاختصاصات ومكتب التعاون الاقتصادي في الأمانة العامة، بتقديم طلب من أجل المساعدة الملائمة للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي لتمكينه من احراز تقدم في عملية التعاون الاقتصادي الاقليمي، بما في ذلك المشاركة في نهاية الأمر من جانب جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية.

٩٠ - وبناء على طلب الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، وضعت خطط لمكتب الجنوب الافريقي التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا وللفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد الاختصاصات لتقديم المساعدة التقنية الى الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي في الأعمال المخططة للفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ والتي تنطوي على الأنشطة التالية: (أ) تحديد وحشد شتى المؤيدين لمفهوم بناء اتحاد لدول الجنوب الافريقي، من خلال عقد حلقات عمل وندوات دراسية، وغير ذلك؛ و (ب) اعداد دراسات عن عدد من المجالات لتعزيز صياغة بروتوكولات، وعقد ندوات دراسية وحلقات عمل تضم العاملين والأطراف المهتمة ذات الصلة لتقييم نتائج الدراسات؛ و (ج) صياغة بروتوكولات وادارة المفاوضات فيما بين الدول الأعضاء بشأن البروتوكولات؛ و (د) تحديد دور وبرنامج (برامج) المنظمات غير الحكومية والأفراد في بناء الاتحاد المقترح.

٩١ - واضافة الى ذلك فان فريق من الخبراء التابع للفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد الاختصاصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا والذي شارك في المؤتمر الاستشاري السنوي للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي الذي عقد في هراري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ قد حدد المجالات التالية للمساعدات التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من حيث صياغة بروتوكولات ملائمة من أجل تعزيز التجارة والتعاون الصناعي: (أ) آلية فعالة للمدفوعات ولتحويلات النقد من أجل التجارة والاستثمارات داخل المنطقة؛ و (ب) قابلية العملات للتحويل داخل المنطقة؛ و (ج) إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على الواردات من الدول الأعضاء؛ و (د) منح أفضليات من أجل حماية وتشجيع الصناعات الاقليمية؛ و (هـ) انشاء صندوق تنمية اقليمي.

٧ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٩٢ - في عام ١٩٩١، أقام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اتصالات مع أمانة مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بغية المساعدة على إنشاء قطاع للمستوطنات البشرية والمأوى لمنطقة بلدان المؤتمر. وحتى الآن لم تضطلع أمانة المؤتمر بأي أنشطة متابعة لتلك المبادرة.

٩٣ - بيد أن المركز واصل تعاونه مع معظم الدول الأعضاء في المؤتمر (وبخاصة مع جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا)، من خلال توفير المساعدة التقنية بشأن طائفة عريضة من المسائل المتصلة بميدان المستوطنات البشرية. وتنصب هذه المساعدات، بوجه عام، على بناء القدرات في مجال ادارة المستوطنات البشرية وتعزيز صفة الاستدامة لجهود تنمية المستوطنات البشرية. وتشمل

الجهود التعاونية الجارية، ضمن ما تشمل، صوغ استراتيجيات وطنية للمأوى (ناميبيا) وبرامج للتنمية الحضرية والاسكان (موزامبيق)، وادارة النمو والتنمية المستدامين في المدن الكبيرة (دار السلام) وتنفيذ البرامج التدريبية المتعلقة بمشاركة المجتمعات المحلية في تحسين المستوطنات البشرية (زامبيا).

٩٤ - وفضلا عن ذلك، تم تصميم برنامج معنون "برنامج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية" من أجل جمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك كجزء من "عنصر البيئة" في البرنامج القطري الخامس. وجرى التخطيط للاستعراض القطاعي لأنشطة المستوطنات البشرية في زامبيا. ووضع المركز برنامجا لدعم السلطات المحلية في زمبابوي في تخطيط وادارة النمو الحضري السريع. كما بدأت مناقشات مع حكومتي سوازيلند وليسوتو لتحديد المجالات الممكن إقامة تعاون فيها. وفي أنغولا، تعين، إثر البعثة الأولى المضطلع بها في عام ١٩٩٢، تعليق الاستعراض الذي كان من المزمع اجراؤه لقطاع المستوطنات البشرية نظرا لتدهور الأحوال المحلية.

٨ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٩٥ - كشف التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي خلال الجفاف الذي شهدته المنطقة عام ١٩٩٢. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٢، شاركت المفوضية بهمة في عملية لتقديم الاحتياجات الاقليمية واسهمت في النداء المشترك الموجه من المؤتمر والأمم المتحدة الى المجتمع الدولي بغية تعبئة الموارد من أجل حالات الطوارئ المتصلة بالجفاف في الجنوب الافريقي. فقد أثر الجفاف بشكل مباشر أو غير مباشر على ما يربو على ١,٥ مليون لاجئ، غالبيتهم من موزامبيق، أضيروا أيضا من تفشي الأمراض المتصلة بالجفاف.

٩٦ - وإثر نداء حزيران/يونيه ١٩٩٢، ونظرا لتزايد الاحتياجات المتصلة بالجفاف لدى اللاجئين والعائدين، اشتركت المكاتب الميدانية للمفوضية ومقرها في الاستعراضات وعمليات الاستكمال الدورية لوثيقة النداء، وقدمت بصفة منتظمة، تقارير بهذا الخصوص.

٩٧ - وفيما يتعلق بما اتخذته المفوضية من تدابير محددة أو بما قدمته من إسهامات للنهوض بعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، بما في ذلك اشتراك جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية، في نهاية المطاف، في المؤتمر، يجدر التنويه بعملية إعادة أبناء جنوب افريقيا وموزامبيق طوعا الى بلديهم وإعادة دمجهم في المجتمع. ويرد بيان تفصيلي بهذه الأنشطة في تقرير المفوضية الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمتعلق بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا (A/47/12).

٩ - منظمة العمل الدولية

٩٨ - تواصل منظمة العمل الدولية الاشتراك في المؤتمر الاستشاري السنوي للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي باعتبار ذلك أساسا لتبادل الآراء بشأن التعاون بين المنظمتين. ففي عام ١٩٩٢، في مابوتو، وفي عام ١٩٩٣، في هراري، كما حدث في العام السابق، كانت منظمة العمل الدولية ممثلة بوفد رفيع المستوى رأسه المدير العام المساعد لشؤون أنشطة المنظمة في افريقيا وضم مديري مكتب المنظمة للجنوب الافريقي وفريق منظمة العمل الدولية لتشجيع العمالة في الجنوب الافريقي المعني بتقديم الخدمات الاستشارية في مجال تشجيع العمالة على الصعيد دون الاقليمي، على التوالي.

٩٩ - وقد تعاونت المنظمة، بصفة رئيسية من خلال فريق تشجيع العمالة، مع الاتحاد وساعدت مختلف الأمانات التقنية التابعة له - وبخاصة الأمانة المعنية بتنمية الموارد البشرية في سوازيلند - على تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مسائل تهم منظمة العمل الدولية مثل العمالة والتدريب. ففي عام ١٩٩٢، شارك الفريق مشاركة نشطة في حلقة عمل دون اقليمية تمخضت عن استراتيجية طويلة الأجل لتنمية الموارد البشرية في بلدان الاتحاد. وبقيام المنظمة عام ١٩٩٣ بإنشاء فريق استشاري شامل متعدد التخصصات للجنوب الافريقي (ليستعاض به عن فريق تشجيع العمالة في الجنوب الافريقي)، من المفروض أن يتسنى لها الآن توسيع نطاق تعاونها مع الاتحاد في مجموعة متنوعة من الميادين التقنية التي تدخل في نطاق اختصاصها مثل الضمان الاجتماعي، وتطوير عملية تنظيم المشاريع والادارة، والسلامة والصحة المهنيتين. وفضلا عن ذلك، فإن الدور الذي اضطلع به فريق تشجيع العمالة، بوصفه الأمانة التقنية للجنة العمل للجنوب الافريقي، أرسى الأساس لزيادة وبلورة التعاون بين منظمة العمل الدولية ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بشأن المسائل المتعلقة بالعمل وذلك في سياق ما يقترح القيام به من إدماج لجنة العمل للجنوب الافريقي في الهياكل المؤسسية للاتحاد.

١٠٠ - وما برح كيان آخر تابع للمنظمة في المنطقة الفرعية في هراري، ألا وهو المركز الاقليمي الافريقي للادارة العمالية يضع خدماته الاستشارية التقنية والتدريبية تحت تصرف المؤتمر والدول الأعضاء فيه تدعيما لعملية التكامل الاقتصادي الاقليمي من خلال تعزيز معايير العمل الدولية وعلاقة العمل الثلاثية الأطراف.

١٠ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٠١ - كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ممثلة في المؤتمرين السنويين اللذين عقدهما مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي في مابوتو عام ١٩٩٢ وفي هراري عام ١٩٩٣، على التوالي.

١٠٢ - وفي تعاون وثيق مع منسقي القطاعات في الاتحاد المعنيين بالأغذية والزراعة والموارد الطبيعية، واصلت الفاو دعم برنامج عمل المؤتمر من خلال تحديد وصوغ أنشطة إنمائية على الصعيدين الاقليمي والوطني، وتعبئة الموارد الخارجية اللازمة وتنفيذ المشاريع التي جرت الموافقة عليها.

١٠٣ - وخلال الفترة من منتصف عام ١٩٩١ الى منتصف عام ١٩٩٣، تمثلت الأحداث الرئيسية في مجال التعاون بين الفاو والمؤتمر فيما يلي:

(أ) قيام نظام الإنذار المبكر الاقليمي للأمن الغذائي التابع للفاو والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي الذي كانت تموله حكومتا الدانمرك وهولندا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد، بدور مفيد في الإنذار في الوقت المناسب، بما كان يوشك حدوثه من حالات عجز في الأغذية الرئيسية إبان الجفاف الشديد الذي عصف بالمنطقة الفرعية بأسرها في عام ١٩٩٢. وسوف يستمر دعم الفاو لهذا النظام حتى عام ١٩٩٥. وتتولى الفاو حاليا تنفيذ مشروع اقليمي للأمن الغذائي ورصد حالة التغذية في بلدان منتقاة من بلدان الاتحاد (زمبابوي وسوازيلند وموزامبيق) وهو مشروع كانت تموله هولندا؛

(ب) في آذار/مارس ١٩٩٢ وآذار/مارس ١٩٩٣، أوفدت الفاو من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لها الى منطقة مؤتمر التنسيق الانمائي بعثات ميدانية لتقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية وتعاونت بشكل وثيق مع وحدات الإنذار المبكر الوطنية والاقليمية. وفضلا عن ذلك، شاركت الفاو بهمة في النداء الموجه من الأمم المتحدة ومؤتمر التنسق الانمائي بشأن حالات الطوارئ المتصلة بالجفاف في الجنوب الافريقي؛

(ج) بناء على طلب الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، قامت بعثة، ممولة في إطار برنامج الفاو للتعاون التقني بتقييم الاحتياجات العاجلة لبلدان المؤتمر العشرة فيما يتصل بالزراعة والماشية وذلك لادراجها في التقرير المستكمل للنداء المتعلق بحالات الطوارئ المتصلة بالجفاف في الجنوب الافريقي المزمع تقديمه في منتصف المدة؛

(د) استجابة لهذا النداء الداعي الى تقديم معونات غير غذائية، قام برنامج الفاو للتعاون التقني بتمويل مشروع اقليمي وستة مشاريع وطنية مجموع تكلفتها ١,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، قدمت حكومة السويد، من خلال الفاو، مساهمة قدرها ١,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة لأجل المشاريع الوطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وملاوي؛ وعبأت الفاو مبلغا قدره ٣٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة من صندوق المزارعين الاندونيسي لأجل مشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(هـ) واشترك مكتب الفاو الاقليمي لافريقيا ووحدة الأمن الغذائي والمساعدة التقنية التابعة للاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي في تنظيم حلقة عمل دون اقليمية بشأن إنشاء شبكة تعاون تقني في مجال الحجر النباتي في الجنوب الافريقي، عقدت في هراري في الفترة من ٨ الى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣؛

(و) أصبح المركز الاقليمي المشترك بين الفاو والاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي لتدريب الموظفين من الرتب المتوسطة على مكافحة داء المثقبيات الذي يصيب الحيوانات في افريقيا، مكتملا من حيث الملاك الوظيفي وبدأ يمارس نشاطه. ويجري في هذا الميدان، أيضا، توفير الدعم التقني لبرامج مكافحة داء المثقبيات في زامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق؛

(ز) استهلت المرحلة الثالثة من المشروع المتعلق بحشرة القرادة والأمراض التي تنقلها حشرة القرادة بتمويل من جهات مانحة متعددة من بلجيكا والدانمرك وهولندا. وتركز هذه المرحلة على انتاج الأمصال واستخدامها. وتوجد وحدة الانتاج الرئيسية في زمبابوي، في حين توجد المختبرات في ملاوي ويجري التدريب في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١١ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٠٤ - ترى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن من الضرورة بمكان تحري سبل لزيادة إشراك الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي في أنشطتها المتعلقة بافريقيا فضلا عن أنشطتها ذات الصلة بالقضاء على الفصل العنصري.

١٠٥ - وفي هذا الصدد، وأثناء الاجتماع المشترك بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي عقد في أديس أبابا في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، طلبت اليونسكو من منظمة الوحدة الافريقية تزويدها بالعناصر التي من شأنها أن تمكن اليونسكو من إعداد اتفاق للتعاون فيما بين الدول، حسبما ورد في المادة ٢٢ من المعاهدة الموقعة في ويندهوك (انظر الفقرة ٢) في مجالات العلم والتكنولوجيا، الموارد الطبيعية والبيئة، والإعلام والثقافة حسبما حددته المادة ٢١. وتعتزم اليونسكو، بذلك، المشاركة في تنفيذ المعاهدة ومساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، عن طريق هذا الإسهام، في تحديد وتعزيز عملها من أجل بناء مجتمع خال من الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

١٠٦ - وتمشيا مع القرار ١٦٠/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفرت اليونسكو الدعم الفني وبعض الدعم المالي للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي من أجل تنفيذ برنامج عمله الموسع. وفي هذا الصدد، لا تزال اليونسكو توفر مدخلات تقنية وخدمات استشارية لقطاع الثقافة والإعلام التابع للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، الذي يوجد مقره في مابوتو. وقد شارك موظفان من اليونسكو في اجتماعات اللجنة الفرعية (بشأن الفنون والتدريب وتعزيز الثقافة والأعمال الثقافية وحقوق النشر). وفي الدورة الثانية للجنة

وزراء الثقافة والإعلام التابعة للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، التي انعقدت في سواكوب موند، بناميبيا، في الفترة من ٣ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٠٧ - وتتعاون اليونسكو الآن مع قطاع الثقافة والإعلام التابع للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي من أجل تنظيم مؤتمر بشأن تشجيع ثقافة معنية بحقوق الإنسان والديمقراطية من المزمع انعقاده في مابوتو في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكذلك في أنشطة متعددة في مجال الإعلام والثقافة.

١٠٨ - وعلاوة على ذلك تضطلع اليونسكو بعدد من الأنشطة الممولة في معظمها من مصادر خارجة عن الميزانية، مع فرادى البلدان أو على أساس إقليمي.

التعليم

١٠٩ - يجري الآن تنفيذ المشاريع التالية على الصعيد الإقليمي: مشروع بشأن تأليف كتب دراسية ومواد تعليمية لمعاهد تدريب المعلمين في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي؛ دراسة بشأن توفير الكتب المدرسية وجدوى التعاون شبه الإقليمي (UNDP TSS-1)؛ مشروع لمساعدة المعوقين في بلدان جنوب وشرق افريقيا؛ تقييم لجدوى برنامج للتعاون في مجال التعليم (في المرحلة الأولية، استجابة لطلب مقدم من عدد من البلدان).

١١٠ - ويجري الآن تنفيذ المشاريع التالية على الصعيد القطري: أربعة مشاريع في أنغولا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبرتغال)، فضلا عن مشروع المساعدة في حالات الطوارئ؛ ودراسة واحدة في بوتسوانا (UNDP TSS-1)؛ ومشروع واحد في لسوتو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وسبعة مشاريع في ملاوي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية)؛ وثلاثة مشاريع في موزامبيق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، بالإضافة إلى مشروع لتوفير المساعدة في حالات الطوارئ؛ خمسة مشاريع في ناميبيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التعاون الثقافي والتقني وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية) بما في ذلك مشروع للإغاثة في حالات الطوارئ؛ ومشروع واحد في سوازيلند (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومشروعان ودراسة واحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (TSS-1))؛ مشروعان في زامبيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ومشروعان في زمبابوي (الوكالة السويدية للتنمية الدولية).

١١١ - وتهدف غالبية هذه الأنشطة إلى دعم إصلاح وتطوير المناهج بما في ذلك تثقيف السكان وتعزيز تدريب المعلمين والتخطيط التربوي، بالإضافة إلى برامج محو الأمية بالنسبة للكبار والتعليم غير الرسمي وتنسيق المعونة.

العلـــم

١١٢ - استمرت اليونسكو في تقديم المساعدة الفكرية والمالية من أجل التنمية المستدامة للموارد البحرية في الجنوب الافريقي، مع التركيز، بصفة خاصة، على بناء القدرات في أنغولا وموزامبيق. فعلى سبيل المثال، شارك خبراء جرى اختيارهم من موزامبيق في حلقة دراسية تدريبية نظمتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والوكالة السويدية للتعاون مع البلدان النامية في ميدان البحوث.

١١٣ - وقدمت اليونسكو المساعدة أيضا إلى ناميبيا بإيفاد بعثة متعددة التخصصات في مجال الأوقيانوغرافيا تتضمن مشاركة وكالات مانحة من ألمانيا وايسلندا والنرويج. وأعدت البعثة، بالتعاون مع السلطات الناميبية، خطة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية من أجل القطاع الفرعي.

الاتصالات

١١٤ - وفر مشروع تطوير وكالة أنباء جنوب وشرق افريقيا، الذي تموله ألمانيا بأموال استئمانية، المساعدة لأنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا من أجل إنشاء وكالات أنباء في تلك البلدان مثل مجموعة وكالات الأنباء الجنوبية التابعة لوكالة أنباء البلدان الافريقية. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد الموظفين فضلا عن تعزيز الأسس الهيكلية.

١٢ - منظمة الطيران المدني الدولي

١١٥ - تعمل منظمة الطيران المدني الدولي بشكل وثيق مع الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي وبصفة خاصة مع لجنة الجنوب الافريقي للنقل والمواصلات. ويحضر ممثل عن منظمة الطيران المدني الدولي، بانتظام، اجتماعات المؤتمر الاستشاري السنوي للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، الذي اعتمد، في آخر اجتماع عقده المؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، استراتيجيات لتطوير الطيران المدني.

١١٦ - ويحضر ممثل عن منظمة الطيران المدني الدولي، بانتظام، أيضا الاجتماعات المشتركة لمديري الطيران المدني والمدراء التنفيذيين لشركات الطيران الوطنية التابعة لبلدان الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وقدمت المنظمة أيضا المساعدة لفرقة العمل التابعة للجنة الجنوب الافريقي للنقل والمواصلات بشأن اختصاصات سلطة النقل الجوي الاقليمي للجنوب الافريقي، وذلك بحضور اجتماعات فرقة العمل، وتقديم تعليقات ومعلومات أساسية.

١١٧ - وفي المقابل تم توجيه الدعوة إلى الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي لحضور الاجتماعات ذات الصلة لمنظمة الطيران المدني الدولي المنعقدة في منطقة بلدان جنوب وشرق افريقيا بشأن مواضيع النقل الجوي مثل تيسير النقل، والشؤون الاقتصادية للمطارات وتخطيط الطيران المدني والتنبؤ بأحواله.

١٣ - منظمة الصحة العالمية

١١٨ - أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٣، استمرت منظمة الصحة العالمية، عن طريق أنشطتها الصحية والأنشطة ذات الصلة، في توفير دعم مباشر للجهود الإنمائية الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. ولم تسنح الفرصة، حتى الآن، لمنظمة الصحة العالمية لتقديم مساعدتها للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي بذاته.

١١٩ - بيد أن منظمة الصحة العالمية أحاطت علما بارتياح، بالأهمية المتزايدة التي علقها الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي على الدور الاستراتيجي للموارد البشرية في التنمية في مؤتمره الاستشاري السنوي الأخير. وبناء على ذلك ترحب منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي بتكثيف اتصالاتها به عندما يصبح قطاع الصحة عنصرا من عناصر برنامج عمل الاتحاد.

١٢٠ - وفيما يتعلق بالدعم المباشر الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، فقد ركزت منظمة الصحة العالمية أساسا في الفترة المذكورة آنفا على مكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز، وعلى تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للبلدان التي أصابها الجفاف. وفي أعقاب توقيع اتفاقات السلم، قدمت منظمة الصحة العالمية مساعدة خاصة لأنغولا وموزامبيق بشأن استعادة الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض.

١٤ - البنك الدولي

١٢١ - فيما يلي بيان بعمليات الإقراض التي قام بها البنك الدولي للسنة المالية ١٩٩٣:

البلـــد	المشـــروع	التكلفـــة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
أنغـــولا		
	انتعاش النقل	٤١,٠
	المؤسسات المالية	٢١,٠
	الصحة	١٩,٩
	المجموع	٨١,٩
مـــلاوي		
	التنمية المتعلقة بمنظمي المشروعات	٥,٩٥
	الخدمات المالية	٢٥,١٥
	الخدمات الزراعية	٤٥,٨٠
	المجموع	٧٦,٩٠
موزامبيق		
	بناء القدرات	٤٨,٦
	القدرات القانونية وقدرات القطاع العام	١٥,٥
	ممر مابوتو	٩,٣
	إنعاش المناطق الريفية	٢٠,٠
	الأمن الغذائي	٦,٣
	الحكومة المحلية	٢٣,٢
	المجموع	١٢٢,٩
جمهورية تنزانيا المتحدة		
	القطاع المالي	١١,٣٢
	الإدارة المالية والقانونية	٢٠,٠٠
	المشروع الثالث للاتصالات السلكية واللاسلكية	٧٤,٤٥
	المشروع السادس للطاقة	٢٠٠,٠٠
	إدارة القطاع الخاص والعام	٣٤,٩٠
	مشروع إدارة القطاع الزراعي	٢٤,٥٠
	المجموع	٣٦٥,٢٠
زامبيا		
	التحويل إلى القطاع الخاص	٢٠,٨٨
	التسويق والتجهيز	٣٣,٠٠
	إصلاح التعليم	٣٢,٠٠

البلـــد	المشـــروع	التكلفـــة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
	هندسة المواصلات	٨,٥٠
	الائتمـــان الثانـــي للتحويـل إلى القطاع الخاص والإصلاح الصناعي	١٠٠,٠٠
	الإدارة المالية والقانونية	١٨,٠٠
	المجموع	٢١٢,٣٨
زمبابوي		
	الائتمان الثاني للتكييف الهيكلي	١٢٥,٠
	الأمراض المنقولة جنسيا	٦٤,٥
		١٨٩,٥
	المجموع الكلي	١ ٠٤٨,٧

١٢٢ - وبالنسبة للسنة المالية ١٩٩٣، نفذت أعمال اقتصادية وقطاعية هامة في البلدان التالية:

أنغولا تقرير اقتصادي: المسائل الخاصة بالإنفاق العام والأولويات أثناء مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق: تقرير قطاعي: دراسة عن التدريب وتنمية اليد العاملة.

بوتسوانا تقرير قطاعي: "الفرص المتاحة للتنمية الصناعية".

ملاوي تقريران قطاعيان عن الأسواق الريفية المالية: الخيارات الاستراتيجية؛ واستعراض قطاع النقل.

موزامبيق تقرير اقتصادي: الاستعراض الثاني للنفقات العامة؛ تقريران قطاعيان: دراسة عن القطاع المالي؛ واستعراض انفاق قطاع التعليم وللادارة والتمويل.

ناميبيا تقرير قطاعي: المسائل والخيارات في قطاع الطاقة.

سوازيلند تقرير اقتصادي: استعراض النفقات العامة.

زامبيا تقرير اقتصادي: استعراض النفقات العامة؛ وتقرير قطاعي: الأداء المالي لقطاع النقل الذي تملكه الحكومة.

زمبابوي تقرير اقتصادي: خطط السياسة المتعلقة بتنمية القطاع الخاص؛ وتقرير قطاعي: استعراض السياسة الوطنية بالنسبة للأحراج.

١٥ - صندوق النقد الدولي

١٢٣ - لا يزال صندوق النقد الدولي يتعاون تعاونا كبيرا مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي بثلاث طرائق واسعة النطاق: أولها، قيام الصندوق بتوفير المساعدة المالية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وثانيها، قيام الصندوق بتعزيز الدعم لمبادرات التعاون الاقليمي في مناطق جنوب وشرق افريقيا. ويتعاون الصندوق كذلك مع اللجنة الأوروبية، والمصرف الإنمائي الافريقي والبنك الدولي من أجل تحقيق مبادرة ادماج على نطاق اقليمي ترمي الى تشجيع التجارة عبر الحدود، والاستثمار، والمدفوعات فيما بين بلدان جنوب وشرق افريقيا.

١٢٤ - وساعد الصندوق في تعبئة الموارد اللازمة للتصدي للحالة الطارئة الخاصة الأخيرة في الدول المتضررة الأعضاء في الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وفي هذا السياق، شارك الصندوق في مؤتمر التعهدات الأقاليمي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي لصالح البلدان التي أصابها الجفاف في الجنوب الافريقي في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٢. وقدم الصندوق المساعدة أيضا للبلدان الأعضاء ذات الصلة من أجل التصدي لآثار الجفاف المحتملة على الجهود التي تبذلها البلدان من أجل التكيف، وفي هذا الصدد، ساعد الصندوق هذه الدول على صياغة حلول سياسية مناسبة لآثار الجفاف وادماج تلك الحلول في اطار عمل الاقتصاد الكلي لما تبذله من جهود من أجل التكييف.

١٦ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٢٥ - في شباط/فبراير ١٩٩٢، مولت المنظمة العالمية للملكية الفكرية زيارة الى مقرها لخبير استشاري في الحاسوب موفد من حكومة زمبابوي، لإجراء مناقشات بشأن مشروع مقترح لحوسبة سجل العلامات التجارية في زمبابوي.

١٢٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩٢، أوفد خبير استشاري من المنظمة العالمية للملكية الفكرية في بعثة الى ليسوتو، للمساعدة في وضع برامجيات للحاسوب في صيغته النهائية، لكل من بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو.

١٢٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٢، أحالت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الى سلطات حكومة موزامبيق، بناء على طلبها، مشروع قانون للملكية الصناعية أعدته المنظمة.

١٢٨ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، اشتركت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حلقة دراسية تابعة للأمم المتحدة في ناميبيا، عنوانها "المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا: الدور المقبل لمنظومة الأمم المتحدة في المساعدة على مواجهتها".

١٢٩ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، زار موظفان من حكومة أنغولا مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف لمناقشة القضايا التشريعية المتصلة بالملكية الصناعية في أنغولا.

١٣٠ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٢، نظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دورة اقليمية افريقية معنية بالملكية الصناعية في سوازيلند ومولت اشتراك موظفين من جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وناميبيا، فضلا عن موظفين من جنوب افريقيا - أحدهما تحت رعاية حزب المؤتمر الوطني الافريقي والآخر تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تلك الدورة.

١٣١ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، زار موظفون من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ليسوتو وناميبيا لمناقشة مشروع لتقديم المساعدة في ميدان الملكية الصناعية.

١٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أوفد خبراء استشاريون من المنظمة العالمية للملكية الفكرية في بعثات الى سوازيلند للمساعدة في تحديث سجل العلامات التجارية لسوازيلند، ولتقديم التدريب أثناء العمل لموظفي سجل العلامات التجارية، كما أوفدت بعثات الى زامبيا للمساعدة في تحديث مكتب الملكية الصناعية في زامبيا.

١٧ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٣٣ - في عام ١٩٩٣، ووفق على مشروعين لبلدان المنطقة. ويبلغ مجموع تكلفة مشروع التنمية الزراعية الصغير في سوازيلند ٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وسيقدم اليه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا يبلغ ٧,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتوفر الحكومة الفرق وهو ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. أما المشروع الثاني فهو مشروع خدمات الإرشاد الزراعي في المرتفعات الجنوبية وخدمات التمويل الريفية في جمهورية تنزانيا المتحدة ويبلغ مجموع تكلفته ١٨,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويقدم له الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا يبلغ ١٥,٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أما المبلغ الباقي فتوفره الحكومة مع ممول شريك.

١٣٤ - وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حتى الآن ٢٤ قرضا الى ٢٢ مشروعا لثمانية بلدان في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي (لا توجد مشاريع حتى الآن في موزامبيق وناميبيا). ويبلغ مجموع تكلفة هذه المشاريع ٤٨٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويبلغ مجموع القروض المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٣٤,٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتوفر جهات التمويل الشريكة

١٢٣,٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بينما توفر الحكومات المستفيدة ذاتها مبلغ ١٢٦,٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويبلغ مجموع المنح المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى هذه المشاريع ٢,٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣٥ - وقد ارتبطت الحكومات والمانحون بموارد كبيرة جدا لتجنب حدوث كارثة في أعقاب الجفاف في الجنوب الافريقي. وسعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ذاته الى التخفيف من الأثر المباشر للجفاف داخل المناطق المضطلع فيها بمشاريعه، وذلك من خلال التنفيذ المعجل لبعض العناصر، وتحويل الموارد داخل المشاريع. بيد أن هذه الأنشطة مع ضرورتها، لا تعدو أن تكون عمليات إغاثة قصيرة الأجل.

١٣٦ - والتحدي القائم بالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمانحين والحكومات هو القيام بجهد متكامل رئيسي لتعزيز سهولة التكيف في مواجهة الجفاف، في اطار الاستراتيجيات الإنمائية الريفية الشاملة. ويستخدم الصندوق الموارد المشتركة في برنامجه العادي والبرنامج الخاص، وصندوق البقاء البلجيكي من أجل إعداد استجابة تتناسب مع أبعاد المشكلة، مرورا بالإغاثة من الجفاف الى إنعاش الزراعة. وهذه الاستراتيجية، وإن كانت لا تمنع حدوث الجفاف، فهي تكفل التقليل من حدة آثاره.

١٣٧ - وهذه الاستجابة جزء لا يتجزأ من مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق التي تلبي احتياجات الجفاف الطارئة لصغار المزارعين من خلال التعجيل بتنفيذ الأشغال العامة أو زيادة الامدادات من البذور والأسمدة والأدوات، وتسهيل نقل الأغذية من المناطق التي بها فائض من الحبوب الى المناطق التي بها نقص فيها، وتحسين امدادات مياه الشرب، وتقديم المساعدة الى الحكومات في تقييم طبيعة، ومواعيد، الإغاثة اللازمة للمجتمعات المحلية الفقيرة في حالات الجفاف.

١٣٨ - بيد أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يقوم، فيما يتعلق بالاستجابة الطويلة الأجل، بإعداد مجموعة جديدة من المشاريع للمنطقة، وهي بالاضافة الى تعزيزها لتكنولوجيات انتاج محاصيل تحتمل الجفاف وتكنولوجيات الحفظ، ستضع الأسس اللازمة لإجراء تحسينات جوهرية في قدرات الاستجابة المقبلة على الصعيد الوطني. وسيكون الهدف من تلك المشاريع أيضا التشديد على التأهب فيما يتعلق بالتحديد المسبق للسكان المعرضين للخطر، وعلى القدرة على الاستجابة بسرعة وبصورة فعالة للاحتياجات الناجمة عن الجفاف والاستفادة من أساليب المزارعين أنفسهم في تجنب المخاطر.

١٣٩ - وتشمل هذه المشاريع مجموعة جديدة من العناصر الابتكارية في المجالات التالية: (أ) تقديم المساعدة الى الحكومات في وضع خرائط مفصلة للمناطق والسكان المعرضين للجفاف بصفة خاصة بغية تحديد المناطق الملائمة لأنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ و (ب) توسيع نطاق شبكات الانذار المبكر بالجفاف لتشمل مشاركة المجتمع المحلي في رصد حالات الجفاف وامدادات الأغذية محليا، في مناطق المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ و (ج) فحص استقصاء استراتيجيات أصحاب

الحيازات الصغيرة لمواجهة الجفاف وعمليات التصدي الوطنية للجفاف ومن أجل تمكين الصندوق من تحديد الدعم التكميلي اللازم لتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية من بين السكان المعرضين للخطر؛ و (د) إعداد خطط استجابة وطنية شاملة لمواجهة الجفاف تحدد بوضوح المناطق ذات الأولوية والمسؤوليات المؤسسية التي ستعد في اطارها أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المقبلة. وستنفذ تلك الخطط مع وضع البرامج الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي، في الاعتبار.

١٤٠ - ويتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مباشرة مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة (مثل برنامج الأغذية العالمي) والمانحين الثنائيين (مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة) ومؤسسات البحوث الدولية الرئيسية في هذه العملية. ويتمثل الثمار الأولي لهذا التركيز الاستراتيجي الجديد في المشاريع المقبلة في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وهي مشاريع تنتظر، بالفعل، دورها في التنفيذ.

١٤١ - وكان البرنامج الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر، عنصرا مهما في المحافظة على زيادة التدفق الصافي من المساعدة الإنمائية المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وبدأت المرحلة الأولى من هذا البرنامج الخاص في عام ١٩٨٦، وتم الارتباط بمواردها بالكامل تقريبا حسب الخطة. وهذا البرنامج لم يسمح فحسب بمستوى استثنائي عال من الاستجابة للاحتياجات المادية للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وإنما كان أيضا بوتقة اختبار لنهج جديدة في مجال استخدام وادارة موارد أصحاب الحيازات الصغيرة التي ستشكل الأساس المنهجي لاستراتيجية الجفاف الشاملة التي تحدد أسس برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برمته.

١٤٢ - وبدأت المرحلة الثانية من البرنامج الخاص، في عام ١٩٩٢ نظرا لاستمرار الحاجة الى تقديم دعم خاص الى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال فترة الأزمة. وتمت الموافقة حتى الآن على خمسة مشاريع في اطار المرحلة الثانية من البرنامج الخاص لمساعدة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي وذلك على أساس مشروع واحد في كل من أنغولا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وليسوتو واثنين في زامبيا، ويبلغ مجموع تكلفتها ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويصل مجموع القروض المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى ٤٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٤٣ - وقام برنامج التدريب في مجال الادارة الزراعية لافريقيا بتدريب ٤١١ من موظفي ٧٤ مشروعا في ٢٧ بلدا من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كما وفر التدريب الاضافي لـ ٤٤ من المدربين في مجال الادارة. وحضر الدورات القصيرة الأجل ١٤٥ من الموظفين الزراعيين، بينما حضر ٤٩ من كبار الموظفين حلقات دراسية في مجال السياسات العليا. وأكد تقييم مشترك تم مؤخرا لبرنامج التدريب في مجال الادارة الزراعية لافريقيا على قيمة هذه العملية بالنسبة للمتدربين، وكشف في الوقت ذاته عن الأثر

المحدود للبرنامج فيما يتعلق بالاجراءات المتخذة في المناطق الريفية والنتائج التي تم تحقيقها فيها، وذلك نظرا لتواضع مستوى الالتزام الحكومي بتغيير نظم الادارة الزراعية. وتدعو هذه النتيجة بوضوح الى تكثيف الحوار الجاري بشأن السياسات العامة مع البلدان المستفيدة، وهذا ما يحدث الآن أثناء المفاوضات المتصلة بالمشاريع.

١٤٤ - وأسهم الصندوق أيضا في الاحتياجات الإنمائية للمنطقة من خلال بعثاته للبرمجة الخاصة. وقد وجهت أول بعثة برمجة خاصة اقليمية من الصندوق الى منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي في عام ١٩٨١. وقد اختيرت هذه المنطقة لأنه قد اعتبر أن المنطقة تستحق اهتماما خاصا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن الغذائي على مستوى الأسرة والوطن والمنطقة، وأن المرأة وكذلك الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة، تقوم بدور هام في تعزيز الأمن الغذائي للأسرة. وانتشار بعض الآفات، مثل تفشي بق دقيق المنيهوت في البلدان الأعضاء في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، يسبب مشاكل خطيرة. ويزمع الصندوق معالجة هذا الموضوع من خلال وضع نهج اقليمي للمكافحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، يعد الصندوق من بين المؤسسات المالية الرائدة التي اضطلعت باستعراض شامل لحالات أصحاب الحيازات الصغيرة في أنغولا بعد أن أصبح البلد عضوا في الصندوق بوقت قليل. ويتابع الصندوق بنشاط نتائج هذه الدراسة من أجل إعداد مشروع/برنامج.

١٨ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٤٥ - في اطار استراتيجية الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي الشاملة الرامية الى تعزيز التنمية القائمة على الدعم الذاتي على أساس الاعتماد الجماعي على الذات، والترابط بين الدول بغية تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، انصب تركيز برنامج التعاون التقني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، باعتبارها منظمة دون اقليمية، وكذلك في فرادى الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) صياغة وادارة برامج الدعم الصناعي الاستراتيجي لتحسين البيئة الاقتصادية وإعداد نظم فرعية صناعية مختارة؛

(ب) تعزيز التنمية المتكاملة لصناعات تستند الى الموارد، عن طريق مشاريع مثل "المشروع الافريقي الاقليمي لصناعة الجلود والأحذية" US/RAF/92/200 (وتقدر تكلفته بمبلغ ٥,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وسيتم تحسين عمليات القطاع الخاص في ستة من بلدان الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي، بينما سيتم تحسين عمليات تشطيب الجلود وقدرات انتاج الأحذية من خلال صناعة المكونات في هذه المنطقة الفرعية؛

(ج) تحسين كفاءة الطرق وإدخال أساليب انتاج أنظف بيئيا في الصناعة. وتضطلع اليونيدو بمشروع للمساعدة التحضيرية يرمي الى توسيع نطاق قدرات المركز الاقليمي لمؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي في مجالي الطاقة والبيئة (وتبلغ تكلفته زهاء ٨٠٠ ١١٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛

(د) تعزيز الخدمات الاستشارية الصناعية على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الأقطار. وستعقد حلقة دراسية اقليمية بشأن الخدمات الاستشارية الصناعية والهندسة الصناعية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة (بتكلفة تبلغ حوالي ٠٠٠ ٧٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛

(هـ) تحديد وصياغة وتشجيع سياسات الاستثمار الصناعي المشترك بين الأقطار، بوسائل من قبيل أسواق التكنولوجيا (TECHMART) الرامية الى تسهيل التعاون الاقليمي فيما بين البلدان الافريقية لتطوير وتعزيز الانتاج وتكنولوجيات العمليات. وقد أقيمت أسواق التكنولوجيا (TECHMART) لافريقيا لعام ١٩٩٢ في زمبابوي؛

(و) تقديم خدمات استشارية قصيرة الأجل في اطار برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا في مجالات من قبيل بناء المؤسسات وتطوير الأدوية المشتقة من النباتات فضلا عن إعداد تكنولوجيات موجهة للزراعة وانتاج الأغذية، وتسويق هذه التكنولوجيات تجاريا (بتكلفة تبلغ حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛

(ز) تحديد نظم فرعية صناعية تتيح الفرص أمام مجموعات متنافسة وفعالة من الأنشطة الصناعية وخدمات الدعم في هذه المنطقة الفرعية.

١٤٦ - تقديم مساعدة شاملة الى فرادى البلدان في المنطقة الفرعية في عام ١٩٩٢ بلغت ما يزيد قليلا على ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بينما كان نصيب مشاريع المنطقة الفرعية أو المشاريع المشتركة بين الأقطار ١,٥ مليون دولار أخرى من دولارات الولايات المتحدة.

١٤٧ - وينبغي الاشارة بصورة خاصة الى الدراسة التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتجريها اليونيدو في الوقت الراهن بشأن تأثير التغيرات الحادثة في جمهورية جنوب افريقيا على القطاع الصناعي في المنطقة الفرعية للجنوب الافريقي (بتكلفة تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٠٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وقد أوفدت بعثة ميدانية الى جنوب افريقيا والى عدد من الدول الأعضاء في منطقة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي من أجل تحديد العمليات الصناعية في جنوب افريقيا التي تنافس مباشرة صناعات في بلدان أخرى في المنطقة الفرعية التابعة للاتحاد. وستركز الدراسة أيضا على الآليات الجديدة المحتملة

لربط النظم الصناعية عبر هذه المنطقة الفرعية، وذلك أساسا من خلال الاستثمارات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا وبرامج المشاريع المشتركة وتنمية الموارد البشرية.

١٤٨ - واشتركت اليونيدو أيضا في المؤتمر الاستشاري السنوي للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي لعام ١٩٩٣ وفي الدورة الخاصة المعنية بالجفاف.

- - - - -